

توصية

يجب على الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف الخاص بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ والتابعة لمنظمة الصحة العالمية مراجعة موازنة وخطة عمل 2008 – 2009 التي تبنتها الجلسة الثانية من مؤتمر الأطراف لضمان توفير موارد كافية لكافة العمل اللازم لتنفيذه بين الجلسات الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف.

خلفية

تحتاج المادة 23 – 4 من الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ التابعة لمنظمة الصحة العالمية من مؤتمر الأطراف وفي كل جلسة اعتيادية، أن يتبنى موازنة للفترة المالية وحتى انعقاد جلسته الاعتيادية الثانية. الموازنة المتبناة من قبل مؤتمر الأطراف هي ذات أهمية بالنسبة لقدرته على أداء مهامه كما هو مبين في المادة (23 – 5) – لجعل تنفيذ الاتفاقية تحت المراجعة المنتظمة واتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز تنفيذها الفعال – وبالنسبة لقدرة أمانة الاتفاقية على القيام بدورها المحوري في تسهيل الأداء الفعال لهذه المهام كما هو مبين في المادة 24.

ينص تعليق أمانة الاتفاقية بالنسبة للجلسة الثالثة من مؤتمر الأطراف "الموازنة وخطة العمل القادمة لمؤتمر الأطراف" (وثيقة FCTC/COP/3/20) على أن: خطة العمل والموازنة الحالية التي تبناها مؤتمر الأطراف في جلسته الثانية في 2007 (قرار 1)، (FCTC/COP2(11)) هي بالفعل تغطي الفترة 2008-2009، لذا سيتم النظر في الموازنة القادمة في الجلسة الرابعة (فقرة 1).

ينص التعليق أيضاً على أنه: "وفقاً للقاعدة 4 من قواعد إجراءات مؤتمر الأطراف، فإن الجلسات المنتظمة لمؤتمر الأطراف ستدخل دورة السنتين بعد الجلسة الثالثة مالم يقر المؤتمر غير ذلك" (لذا، ستعقد الجلسة الرابعة في 2010 مع اتخاذ موازنة 2011 – 2012، وستعقد الجلسة الخامسة في 2012 مع اتخاذ موازنة 2013 – 2014 وهكذا) (فقرة 2). وبالنظر إلى المميزات التشغيلية لمحاذاة دورة وضع الموازنة لمؤتمر الأطراف مع الدورة التخطيطية الواقعة كل سنتين لمنظمة الصحة العالمية (2010-2011، 2012-2013 وهكذا)، يقترح التعليق انعقاد الجلسة الرابعة لمؤتمر الأطراف إما في أواخر 2009 أو مبكراً في 2010 بحيث يسمح الوقت باتخاذ موازنة 2010-2011 (الفقرات من 3 إلى 4).

يبدو أن التعليق الخاص بالأمانة لم يفكر في حاجة الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف إلى مراجعة خطة العمل والموازنة المتخذة من قبل الجلسة الثانية لمؤتمر الأطراف لتوفير التمويل لبرنامج عمل مؤتمر الأطراف حتى الجلسة الرابعة له كما هو مطلوب بموجب المادة 23 - 4 من الاتفاقية. يتضمن التعليق أن الجلسة الثانية لمؤتمر الأطراف قد أقرت الموازنة وخطة العمل للفترة حتى نهاية 2009 ولن يتم النظر فيها مجدداً.

مراجعة موازنة وخطة عمل 2008-2009

ولأن كل جلسة من مؤتمر الأطراف تتخذ قرارات هامة حول العمل اللازم في الفترة ما بين الجلسات لتسهيل ومراقبة التنفيذ الفعال للاتفاقية، تتطلب المادة 23 – 4 من كل جلسة لمؤتمر الأطراف اتخاذ موازنة وتقديمها لهذا العمل لتنفيذه في الفترة المالية وحتى الجلسة الثانية. (2) وباتخاذ موازنة لتغطية الفترة المالية 2008-2009 في حين تقرير انعقاد الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف في 2008، نجد أن الجلسة الثانية لمؤتمر الأطراف تبدو قد فشلت في اتباع متطلبات المادة 23 – 4. إذا لم تعالج الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف هذا الخطأ غير المقصود، فإن عمل مؤتمر الأطراف سيواجه عواقب خطيرة بين الجلسة الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف.

(2) ملاحظة أنه بموجب اللوائح المالية وقواعد منظمة الصحة العالمية المتخذة من قبل مؤتمر الأطراف في جلسته الأولى على أنها القواعد المالية للاتفاقية بما يتفق مع المادة 23 - 4 (قرار 9/FCTC/COP1) (اتخاذ القواعد المالية لمؤتمر الأطراف))، حيث تعني الفترة المالية "سنتان تقويميتان متتابعتان تبدأان برقم قابل للقسم على اثنين دون باق" (لائحة 2 - 1).

اعتمدت موازنة 2008-2009 المتخذة في الجلسة الثانية لمؤتمر الأطراف على خطة عمل متفق عليها من قبل الجلسة الثانية لمؤتمر الأطراف. وكانت المادة التشريعية الأكبر في الموازنة هي 3.365 مليون دولار بالنسبة لتطوير توجيهاً وبروتوكولات وغيرها من الأنشطة". أغلب الأنشطة التي تم توفيرها - تشتمل على جلسات فرق العمل العاملين على تطوير التوجيهات حول المادة 5 - 3 والمواد 9 و 10 و 11 و 12 و 13، واجتماع لفريق الدراسة حول سبل الرزق البديلة المستدامة اقتصادياً، وجلسة لهيئة التفاوض الحكومية حول بروتوكول للمتاجرة غير المشروعة لمنتجات التبغ (3) - قد تمت في الفترة ما بين الجلسة الثانية والثالثة لمؤتمر الأطراف. تحتاج الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف إلى مراجعة خطة العمل والتزويد بها لمزيد من العمل المتفق عليه من قبل الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف، بما في ذلك مزيد من العمل حول تطوير التوجيهات وتطوير بروتوكول حول المتاجرة غير المشروعة لمنتجات التبغ في الفترة ما بين الجلسة الثالثة والرابعة لمؤتمر الأطراف. سيساور تحالف الاتفاقية الإطارية عميق القلق فيما إذا لم تقم الجلسة الثالثة لمؤتمر الأطراف بعمل مراجعة كاملة لموازنة 2008-2009 من حيث توفير كافة الاعتمادات المالية الإضافية اللازمة لنفاذ هذا العمل.

تحالف الاتفاقية الإطارية لديه أيضاً قلق عميق حيث أن الموازنة المتخذة من قبل مؤتمر الأطراف حتى الوقت الحالي لم تضاهاي مدة أهمية دورها، وأيضاً دور أمانة الاتفاقية في ضمان تحقيق الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ هدفها. وبالرغم مما أشار إليه مؤتمر الأطراف من التزامه بدوره باتخاذ برنامج عمل طموح، إلا أن الموارد المتوفرة لبرنامج العمل لم تضاهاي ذلك الطموح.

ولتمكين مؤتمر الأطراف من "المراجعة المنتظمة لتنفيذ الاتفاقية واتخاذ القرارات اللازمة لتعزيز تنفيذها الفعال"، نجد أنه يجب توفير ما يكفي من الموارد للسماح لأمانة الاتفاقية بالقيام بسلسلة من المهام التدمجية بما في ذلك ما يلي:

- عقد جلسات منتظمة لمؤتمر الأطراف (وأي جلسات طارئة ضرورية) واجتماعات للهيئات الفرعية المؤسسة من قبل مؤتمر الأطراف، مع توفير الدعم الفني والإداري اللازمين لجعل هذه الاجتماعات والجلسات ناجحة.
- تدعيم مؤتمر الأطراف بتطوير التوجيهات والبروتوكولات بما في ذلك توفير كلاً من الدعم الفني والإداري،
- توفير الدعم للأطراف وبخاصة الأطراف في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وذلك لتسهيل التنفيذ الفعال لالتزاماتهم بموجب الاتفاقية بما في ذلك الدعم الفني ودعم التوصل لمصادر التمويل وغير ذلك من أشكال الدعم،
- رفع وعي الحاجة إلى وجود دعم مالي وفني في تنفيذ الاتفاقية بالنسبة للأطراف في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية،
- تسهيل التنفيذ الفعال لنظام التقارير بما في ذلك تطوير الوسائل اللازمة ومساعدة الأطراف في استكمال التقارير وأيضاً مراجعة تقارير الأطراف،
- تسهيل التعاون بين الأطراف في تنفيذ التزاماتهم بموجب الاتفاقية، و
- الربط والتنسيق بين ما يتصل بذلك من منظمات حكومية وأهلية.

(3) حين تم انعقاد جلساتنا لهيئة التفاوض الحكومية منذ الجلسة الثانية لمؤتمر الأطراف، تم التزويد بجلاسة واحدة فقط من أجل هذه المادة التشريعية.

الأداء الفعال لهذه المهام هو شيء هام وبخاصة في السنوات المبكرة من عمر الاتفاقية والتي يجب خلالها وضع القرارات والترتيبات اللازمة لتوجيه التنفيذ في السنوات القادمة في موضعها الصحيح.

وبالنسبة "لتقريرها للأداء حول خطة عمل وموازنة 2006-2007 (قرار 11/FCTC/COP2))" (وثيقة رقم FCTC/COP/3/18)، نجد أن أمانة الاتفاقية تشير إلى عدد من المجالات التي تتطلب اتخاذ إجراءات لتحسين الأداء" (فقرة 20). حيث تشتمل على:

- "تقوية الدعم بالنسبة لفرق العمل التي ترسم توجيهات لتنفيذ مواد عديدة للاتفاقية، بما في ذلك توفير المعلومات لهم ومساعدتهم في تعيين التظافر والتفاعل وعناصر الطرق المختصرة في مختلف الوثائق"،
- "تقوية وتفعيل الدعم للأطراف بغرض تقييم احتياجاتهم وكسب التوصل للموارد المتاحة لتنفيذ الاتفاقية الإطارية، بما يتواءم مع قرارات مؤتمر الأطراف حول الموارد المالية وآليات الدعم"،
- "البدء بحملات رفع الوعي ضمن ما يحتمل من شركاء التنمية لتحريك الدعم المالي والفني في تنفيذ الاتفاقية بالنسبة للأطراف في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية"،
- "المزيد من تحسين نظام التقارير بموجب الاتفاقية، وذلك خلال المرحلة الثانية لوثيقة التقارير، ومعايرة البيانات (وبخاصة حول شيوخ استهلاك التبغ)، وأيضاً الدعم المكثف للأطراف في التوافق مع التزاماتهم بالتقارير"، و
- "الاستجابة لمتطلبات الأطراف بالنسبة للتنسيق بين الجلسات على المستويين الإقليمي والفرعي أثناء مفاوضات البروتوكول حول المتاجرة غير المشروعة لمنتجات التبغ".

يشير تقرير الأداء أيضاً إلى: التزايد السريع في عدد الأطراف خلال فترة السنتين (حيث كانوا 151 في نهاية 2007 مقارنة بـ 87 في نهاية 2005) مما يظهر أهمية اتصال البلدان بالاتفاقية الإطارية، لكنه أيضاً يزيد من حجم وتوقعات عمل مؤتمر الأطراف وأمانة الاتفاقية" (فقرة 19). يتفق تحالف الاتفاقية الإطارية تماماً مع هذا البيان مع ملاحظة وصول عدد الأطراف بالاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ إلى 160. يُظهر الاعتراف السريع للبلدان حول العالم للاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ مدى خطورة الأهمية الموضوعية حول حماية الأجيال الحالية والمستقبلية من العواقب المدمرة صحياً واجتماعياً وبيئياً واقتصادياً لاستهلاك التبغ والتعرض لدخان التبغ. إنها تضع أيضاً المسؤولية على عاتق مؤتمر الأطراف لضمان تحقيق هذا الهدف. وإنجاز هذه المسؤولية، يجب على مؤتمر الأطراف مضاهاة التزامه بالعمل حول تسهيل ورقابة التنفيذ الفعال للاتفاقية مع الموارد اللازمة لتمكين هذا العمل من النفاذ.